تاريخ المغرب منذ الاستقلال

2011-1956

محمد العفاس، باحث في تاريخ المغرب المعاصر والراهن

مقدمة

لم تكن كتابة تاريخ المغرب الراهن أو القريب، أي مغرب ما بعد الحقبة الاستعمارية، تقليدا أكاديميا في الجامعات المغربية لأسباب موضوعية ومنهجية. ولم يتم الشروع في كتابته إلا في السنوات القليلة الماضية. ويرجع الفضل في ذلك إلى تفاعل ثلاث سياقات متقاطعة، وهي: السياق السياسي، والسياق الحقوقي، والسياق الأكاديمي. يرتبط السياق السياسي بالانفراج الذي شهده المغرب منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث اتسع هامش حرية التعبير نسبيا. ويحيلنا السياق الحقوقي على ترسخ ثقافة حقوق الإنسان في النصوص الدستورية والممارسة السياسية الفعلية بدءا بتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووصولا إلى التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة. ويتوخى هذا التقرير مصالحة المغاربة مع ماضيهم وتوجيه أنظارهم نحو المستقبل. أما السياق الأكاديمي، فنقصد به تفاعل الجامعة المغربية مع كل هذه التحولات، وشروعها الجدي في تكوين مؤرخين متخصصين في تاريخ الزمن الراهن، ذلك الوافد الجديد في حقل الدراسات التاريخية.

ونسجل بداية أن الدراسات التاريخية حول حقبة المغرب المستقل قليلة جدا اللهم إذا استثنينا دراسة بيير فرمورين، **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**، أو الفصول الأخيرة من بعض الأعمال التاريخية التركيبية مثل كتاب **تاريخ المغرب. تركيب وتحيين**، من منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، وكتاب **تاريخ المغرب من الأصول إلى اليوم** لبرنار لوكّان، وكتاب **تاريخ المغرب** لميشيل أبيتبول، ثم كتاب **تاريخ المغرب** لدانييل ريفي، أو كتاب **تاريخ المغرب الحديث** لسوزان جيبسون ميلر[1].

ورغم قلة الدراسات حول هذه المرحلة، والتي تساعدنا على تقديم قراءة تركيبية، سنحاول، وباقتضاب شديد، فهم تطورات هذه الحقبة التاريخية الحساسة من تاريخنا بتقسيمها إلى ثلاث مراحل كبرى، وهي كالتالي:

I. 1956-1975: مرحلة بناء المؤسسات ومواجهة المخاطر.

واجهت دولة المغرب المستقل، منذ بداياتها، مجموعة من التحديات من جملتها ضرورة تحرير باقي أجزاء التراب الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستجابة لتطلعات الشعب المغربي. وهذا ما عبر عنه السلطان محمد بن يوسف بعبارة "عدنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"

[1] أنظر لائحة المراجع أسفله.

فور عودته من المنفى إلى أرض الوطن. لكن هذه المرحلة تميزت أيضا بحدة الصراع السياسي بين المؤسسة الملكية وباقي القوى السياسية الوطنية في البلاد.

1. استكمال الوحدة الترابية

بعد توقيع معاهدة الاستقلال بين المغرب وفرنسا، يوم 2 مارس 1956، اعتمد المغرب سياسة التدرج في استرجاع باقي الأراضي المحتلة. وهكذا اعترفت إسبانيا باستقلال المغرب، وألغت نظام الحماية في المنطقة الشمالية، وعادت طنجة إلى حظيرة الوطن الأم في أكتوبر 1956. وبفضل جهود الديبلوماسية الملكية وتشبثها بتحرير كامل التراب الوطني، وبطولات جيش التحرير في الجنوب المغربي، والنداءات المتصاعدة لزعماء الأحزاب الوطنية، استطاع المغرب أن يسترجع منطقة طرفاية في أبريل من سنة 1958.

<<فور التحاقها بالأقاليم الصحراوية بدأت قواتنا هجماتها على القوات الفرنسية المتمركزة في قواعد عسكرية بالقرب من تندوف. تم أول هجوم في السادس من يوليوز 1956 على معسكر يسمى فم الأعشار. وشارك فيه جنود من آيت أسا والرقيبات وعناصر أخرى من شمال المغرب. كانت معركة شرسة دامت ليلة كاملة خسر فيها الجيش الفرنسي 25 من جنوده بمن فيهم ضابط الحامية. وأصيب فيها 100 آخرون بجروح متفاوتة الخطورة، فيما استشهد جندي واحد من جيش التحرير وجرح ستة. وتوالت الهجمات شهرا بعد ذلك. باستهداف قواتنا لمعسكر مركالة موقعة 87 قتيلا مع إسقاط طائرة للعدو، فيما كانت الإصابات في صفوفنا 13 جريحا. وكانت تلك حصيلة ثقيلة في صفوف الفرنسيين>>

محمد بنسعيد آيت إيدر، **هكذا تكلم محمد بنسعيد (الجزء الأول)**، منشورات مركز محمد بنسعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، الدار البيضاء، 2018، ص. 121-120

ليبدأ المغرب، بعد ذلك في تكثيف الجهود الديبلوماسية لتحرير باقي الأقاليم الصحراوية في الجنوب المغربي. وهكذا استرجعت منطقة سيدي إفني سنة 1969، ومكنت المسيرة الخضراء في نونبر 1975 من استرجاع الساقية الحمراء بمشاركة 350000 متطوع ومتطوعة، ثم إقليم وادي الذهب سنة 1979، الذي عبر أعيان قبائله عن تشبثهم بالعرش العلوي وتمسكهم ببيعة سلاطين المغرب.

<<ما كادت المحكمة تصدر رأيها يوم 16 أكتوبر 1975، حتى أعلن الملك الحسن الثاني عن تنظيم المسيرة الخضراء ... بعد بضعة أيام، اخترقت مئات الآلاف من المتطوعين والمتطوعات الحدود الوهمية، وأقاموا على أرض الإقليم على مرمى حجر من الخط العسكري الاستعماري الإسباني ... فكانت مفاوضات مدريد ... وإنزال العلم الإسباني ورفع العلم المغربي ورحيل الإسبان.

صعقت القيادة الجزائرية بنجاح المسيرة الخضراء، وتوقيع اتفاقية مدريد، وموافقة الجماعة الصحراوية واستلام الأرض ... حاول بومدين الضغط على إسبانيا وهدد بإيقاف العلاقات التجارية معها ... ضغط على ولد دادة (الرئيس الموريطاني) ...، وهدده شخصيا، كما هدد بلاده إن هو استمر في حلفه مع المغرب >>.

محمد الصديق معنينو، **أيام زمان. السنوات العجاف**، الجزء الرابع، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2017، ص. 26.

2. البناء التدريجي للمؤسسات

كان المغفور له الملك محمد الخامس يصر على التدرج البطيء في بناء مؤسسات الدولة المغربية وهياكلها. وهكذا تأسست القوات المسلحة الملكية في 14 ماي 1956، وتم إحداث جهاز الأمن الوطني يوم

16 ماي من نفس السنة. وجاء ذلك رغبة في إنقاذ البلاد من حالة الفوضى والانفلات الأمني جراء اقتتال فصائل المقاومة وجيش التحرير فيما بينها. وفي غشت من نفس السنة أُسس المجلس الوطني الاستشاري وأسندت رئاسته إلى المهدي بن بركة. وشكل هذا المجلس أداة لمراقبة عمل الحكومة، ونواة الحياة النيابية في مغرب الاستقلال. وفي ماي 1958، صدر العهد الملكي الذي ترجم رغبة الملك في إقامة نظام ملكي دستوري مستمد من التقاليد الإسلامية، ونص العهد كذلك على أن السيادة تتجسد في الملك بنفسه. وتأخر الاستفتاء على أول دستور في تاريخ المغرب إلى دجنبر 1962، في عهد الملك حسن الثاني، والذي أكد على مركزية "إمارة المؤمنين" في النظام السياسي المغربي.

<<**الفصل 1**: نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ديموقراطية واجتماعية.

الفصل 2: السيادة للامة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة على يد المؤسسات الدستورية.

الفصل 19: الملك أمير المؤمنين، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين، والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة>>.

دستور المملكة المغربية، 1962.

وجاءت المواقف من هذا الدستور متباينة بين الرفض المطلق (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) والقبول التام (حزب الاستقلال). وبموجب هذا الدستور، نظمت أول انتخابات تشريعية في ماي 1963 التي لم تفرز أغلبية حكومية قوية قادرة على مواجهة أحزاب المعارضة. لكن لم يدم عمر هذا البرلمان سوى سنتين قبل إعلان حالة الاستثناء وتعليق المؤسسات الدستورية، في يونيو 1965، حيث استند الملك الراحل الحسن الثاني إلى الفصل 35 من الدستور الذي ينص على أنه <<إذا كانت حوزة الوطن مهددة أو إذا وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بمرسوم ملكي بعد استشارة رئيسي المجلسين وتوجيه خطاب إلى الأمة>>. وبعد التعديل الدستوري لسنة 1970 كانت هناك محاولة لإحياء العمل البرلماني لكنها فشلت، وجاء تعديل دستوري ثان في مارس 1972 لكنه فشل في إنجاح الحوار بين المعارضة والمؤسسة الملكية، فتأجلت الانتخابات التشريعية إلى وقت لاحق.

3. **الصراع السياسي**:

في فترة الكفاح الوطني ضد الاستعمار، كان التنسيق بين القصر وأحزاب الحركة الوطنية قويا ومتينا، لكن بعد الاستقلال بدأ الخلاف يدب بين هذه القوى السياسية. كانت المؤسسة الملكية ترى ضرورة التدرج في بناء هياكل الدولة المغربية الحديثة، وتعتقد بأسبقية بناء الأجهزة الأمنية كالشرطة والجيش، لكن الأحزاب الوطنية كانت ترى ضرورة التسريع بوضع الأسس لنظام سياسي قائم على تقاسم السلطة بين الملك وأحزاب الحركة الوطنية.

تميزت السنوات الأولى لاستقلال المغرب بعدم الاستقرار السياسي حيث تعاقبت خمس حكومات ما بين 1965 و1960. وهذه الحكومات هي حكومة البكاي الأولى (دجنبر 1955-أكتوبر 1956)، وحكومة البكاي الثانية (أكتوبر 1956-ماي 1958)، وحكومة أحمد بلافريج (ماي 1958-دجنبر 1958)، وحكومة عبد الله إبراهيم (دجنبر 1958-ماي 1960)، ثم أخيرا الحكومة التي ترأسها الملك شخصيا منذ 1960، وعين مولاي الحسن نائبا لرئيس الحكومة. وإلى جانب عدم الاستقرار شهد المشهد السياسي المغربي حالة الفوضى والاقتتال بين فصائل الحركة الوطنية، وفصائل المقاومة وجيش التحرير، فتزايدت عمليات الاغتيال المتبادلة والاختطاف القسري والتعذيب بين هذه الفصائل. ولا ننسى التمردات القبلية ضد الحكومة الاستقلالية في كل من الريف وتافيلالت. لكن أكبر هزة أصابت أحزاب الحركة الوطنية في العمق هي الانشقاقات التي عرفتها الأحزاب الوطنية سنة 1959، ونتج عنها تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ذي التوجه اليساري، الذي أسسته عناصر منشقة عن حزب الاستقلال، وأخرى منشقة عن حزب الشورى والاستقلال، وأخرى قادمة من حزب الحركة الشعبية.

احتد الصراع بين القصر الملكي والأحزاب الوطنية خاصة اليسارية منها، واحتد هذا بعد اعتقال بعض القيادات الاتحادية بتهمة المس بأمن الدولة والتخطيط لاغتيال ولي العهد (فبراير 1960)، وحل جيش التحرير في الجنوب (مارس 1960)، وإقالة حكومة عبد الله (ماي 1960)، ثم الاعتقالات الواسعة في صفوف الاتحاديين في يوليوز 1963 بعد اكتشاف "مؤامرة ضد النظام"، والحكم غيابيا بالإعدام على بعض القيادات خاصة بعد اصطفافها ضد بلدها المغرب في حرب الرمال مع الجزائر في خريف 1963. وبحلول سنة 1965، وبسبب الأحداث الدامية ليومي 22 و23 مارس في مدينة الدار البيضاء، وبسبب تعذر التوصل لتوافق بين القصر والأحزاب الوطنية، احتكم المغفور له الملك الحسن الثاني للفصل 35 من الدستور وأعلن حالة الاستثناء وحلّ البرلمان رغم معارضة كثير من القيادات الحزبية في المعارضة والأغلبية الحكومية كذلك.

ساهمت حالة الاستثناء، وطبيعة الحكم الفردي للملك الراحل، في عزلة شديدة للنظام المغربي لم تحل رغم رفع حالة الاستثناء سنة 1970، وتعديل الدستور مرتين في 1970 و1972. إذ شهد النصف الأول لعقد السبعينيات تشكل توجهات راديكالية اعتبرت تهديدا حقيقيا لاستقرار النظام الملكي المغربي. فقد سعت بعض العناصر الانقلابية في القوات المسلحة الملكية إلى قلب نظام الحكم في محاولتين انقلابيتين فاشلتين: انقلاب الصخيرات في يوليوز 1971، والهجوم على الطائرة الملكية في غشت 1972. كما ظهرت حركات ماركسية-لينينية تطالب بتغيير نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية، مثل منظمة "23 مارس"، ومنظمة "إلى الأمام"، ثم منظمة "لنخدم الشعب". لكن سرعان ما شملت الاعتقالات والمحاكمات قادة هذه المنظمات، وتم التضييق عليها بحل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (سنة 1973) الذي شكل مسرحا لأنشطتها الدعائية والعدائية كذلك. وعلى النقيض من هذه الحركة، تأسست حركات إسلامية ممثلة

في حركة الشبيبة الإسلامية (1970). وبالموازاة مع ذلك، شكلت أحداث مولاي بوعزة (3 مارس 1973) تحديا جديدا أمام الأجهزة الأمنية، إذ استطاعت القضاء على عناصر مسلحة تسللت من الجزائر لزرع خلايا ثورية عبر التراب الوطني، وتبين لاحقا مدى قرب هذه العناصر من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي شملته، هو الآخر، اعتقالات واسعة. أما الأحزاب الوطنية، فتكتلت في ما سمي بالكتلة الوطنية (حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) منذ 27 يوليوز 1972، ورفضت كل مبادرات الملك الراحل الحسن الثاني للخروج من الأزمة. ولم تظهر بوادر حل الأزمة بين الأحزاب الوطنية والقصر إلا مع تصدر قضية الصحراء المغربية للمشهد السياسي والإعلامي، وتوحد الرؤى والمواقف حول استكمال الوحدة الترابية للمملكة في إطار ما عرف بـ "الوحدة المقدسة".

4. محاولات بناء الاقتصاد الوطني:

ورث المغرب من الحقبة الاستعمارية اقتصادا هجينا (قطاع عصري بجانبه قطاع تقليدي) ومرتبطا بشدة بالاقتصاد الفرنسي. لذا كان من أولى تحديات حكومات مغرب الاستقلال هو فك الارتباط ما أمكن مع الاقتصاد الفرنسي، وإن بدت العملية صعبة التحقيق.

عمل المغرب في السنوات الأولى للاستقلال بسياسة المخططات، فكان أول مخطط (1958-1959) عبارة عن برنامج مرحلي للتنمية الاقتصادية، ثم تلاه المخطط الخماسي (1960-1964) الذي انبنى على تشجيع التصنيع، وتدخل القطاع العام في الاقتصاد كفاعل أساسي. وفي هذا الإطار، تم إنشاء بنك المغرب، وإصدار الدرهم المغربي كعملة رسمية للبلاد، وخلق وحدة لتركيب العربات الخفيفة وأخرى لتركيب العربات الثقيلة، وفي سنة 1960 تم تأسيس الإنعاش الوطني لتشغيل العاطلين من ذوي الكفاءات المحدودة.

وطيلة عقد الستينيات، استمر العمل بالمخططات ولكن وفق فلسفة مغايرة، إذ هيمن التوجه الليبرالي على السياسات الاقتصادية. فعكفت الحكومات على تشجيع القطاع الخاص، وتوجيه الاهتمام إلى الفلاحة التسويقية والتركيز على بناء السدود، وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأروبية (1969). ومع مطلع السبعينيات، نهج المغرب سياسة المغربة باستئناف استرجاع ما تبقى من الأراضي الفلاحية في يد الأجانب وتوزيعها على المغاربة، ومغربة قطاعي التجارة والصناعة. ويقصد بالمغربة تحويل ملكية المقاولات (الفلاحية، والصناعية، والتجارية) من يد الأجانب إلى يد المقاولين المغاربة لهدف خلق طبقة من رجال الأعمال المغاربة، ووضع قواعد الرأسمالية الوطنية. وبهذا ازدهرت كثير من المقاولات الخاصة والعائلية.

II. 1975-1991: مرحلة الوفاق الوطني وعودة اللعبة الديمقراطية.

ساهمت "الوحدة المقدسة" في عودة الحوار والثقة بين الملكية والأحزاب الوطنية، واقتنعت أغلب هذه الأحزاب بجدوى النضال الديمقراطي من داخل المؤسسات. كما خاض المغرب معارك عسكرية

وديبلوماسية قاسية من أجل صيانة وحدته الترابية، في ظل وضع اقتصادي كان لا يزداد إلا تأزما مع مرور السنوات.

1. عودة اللعبة الديمقراطية

تميزت هذه الفترة بعودة الثقة بين الملكية والأحزاب الوطنية، وترجمت هذه الثقة إلى مجموعة من الإجراءات مثل صدور ميثاق الجماعات المحلية وبداية العمل باللامركزية الإدارية في شتنبر 1976، وتنظيم الانتخابات التشريعية سنة 1977 التي أفرزت هيمنة المستقلين على مقاعد البرلمان.

<<**الفصل 43**: ينتخب أعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات ويطلق عليهم اسم النواب، ينتخب ثلثا أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر وينتخب الثلث الباقي من لدن هيئة ناخبة تتألف من أعضاء المجالس الحضرية والقروية ومن لدن هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين بالغرف المهنية وممثلي المأجورين. ويبين قانون تنظيمي عدد أعضاء مجلس النواب وعدد النواب الذين تنتخبهم كل هيئة ناخبة زطريقة الانتخاب وشروط القابلية للانتخاب واحوال التنافي. وينتخب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتبه كل سنة في بداية دورة أكتوبر وينتخب المكتب على أساس التمثيل النسبي لكل فريق>>.

دستور المملكة المغربية، 1972.

وقد تكتل هؤلاء المستقلون في حزب "التجمع الوطني للأحرار" الذي ترأسه أحمد عصمان، والذي تم تعيينه وزيرا أول. وأجريت انتخابات أخرى في شتنبر-أكتوبر 1984، وكان من المفروض إجراء انتخابات تشريعية أخرى في سنة 1989 لمن تم تأجيلها لوقت لاحق. تظهر هاتان التجربتان البرلمانيتان أن المعارك السياسية قد تم نقلها إلى داخل قبة البرلمان، في احترام تام للمؤسسات الدستورية. ويبقى أن نضيف أن هذه المرحلة قد شهدت صعود قوى سياسية جديدة وهي تيار الإسلام السياسي المتمثلة في الجماعة الإسلامية (1981) وجماعة العدل والإحسان (1987). كما أن أواخر هذه المرحلة تأثرت بالتقلبات الدولية الكبرى مثل سقوط جدار برلين، وانطلاق الربيع الديمقراطي في أروبا الشرقية. وكتفاعل مع هذه التحولات تأسس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أبريل 1990، وتأسست قبله الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أواخر 1988 وبداية 1998.

2. معارك من أجل الصحراء

خاض المغرب، بمجرد نجاح المسيرة الخضراء واسترجاع إقليم الساقية الحمراء، حربا ضروسا ضد خصوم الوحدة الترابية من مليشيات جبهة البوليساريو وحلفائها من المعسكر الاشتراكي (الجزائر، ليبيا، الاتحاد السوفييتي، كوبا، كوريا الشمالية، ...). وكثف الانفصاليون هجوماتهم على موريطانيا في إقليم وادي الذهب حتى اضطروها إلى الانسحاب والتخلي عن الإقليم، لكن القوات المسلحة دخلت الإقليم (في غشت 1979)، وقطعت الطريق على البوليساريو وحلفائها لإقامة دولة مصطنعة على أرض مغربية في الأصل، ولقد زار الملك الراحل إقليم وادي الذهب في مارس 1980 وأخذ البيعة من أعيان وشيوخ القبائل الصحراوية.

تبنت ميليشيات البوليساريو أسلوب حرب العصابات لكن بناء الجدار الأمني من 1980 إلى 1987 حد من خطورة هجمات الانفصاليين وأضعفها وأرغمهم على قبول وقف إطلاق النار سنة 1991 بعد آخر معركة في تفاريتي.

<<في سنة 1987، تنفس المغرب الصعداء بعد إقامة الجدار الأمني الأول، الرابط بين شاطئ المحيط الأطلسي، جنوب مدينة العيون، ومدينة السمارة، وبذلك تم تأمين منطقة واسعة من كل تسلل لوحدات الانفصاليين، كما تم ربط الطريق الرئيسي الرابط بين كلميم والعيون ... ومما ساعد على تمتين هذه الوضعية استعادة القوات المغربية منطقة الزاك، بعد محاصرتها عدة شهور، والتحكم في المحبس، على الحدود مع الجزائر، واسترجاع الحوزة، التي ظلت، لسنوات، تحت سيطرة الانفصاليين، الذين كانوا يدعون أنها عاصمة لجمهوريتهم ...

هذا الجدار من الرمال والحجر، كون خطا متواصلا ملتصقا بطبوغرافية الأرض، في علوها وانبساطها وانخفاضها، مما جعل منه حاجزا ضد أي هجوم مفاجئ ... وفور الانتهاء من تشييده، ونظرا للنتائج التي أحدثها على أرض المعركة، قررت القيادة المغربية، الشروع فورا في إقامة جدار ثان، لحماية بوجدور وبوكراع، وتوسيع مساحة الأراضي التي ستصبح محرمة على الانفصاليين >>.

محمد الصديق معنينو، **أيام زمان. السنوات العجاف**، الجزء الرابع، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2017، ص. 151.

وبالموازاة مع ذلك، نظم المغرب حملة ديبلوماسية للتعريف بعدالة قضية الصحراء المغربية في دول جنوب الصحراء، كرد فعل على مسارعة بعض الدول إلى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية المزعومة. كما شارك الملك الحسن الثاني في مؤتمر الوحدة الإفريقية (يونيو 1981) وقبل بتنظيم الاستفتاء في الصحراء. لكن المغرب، بعد ذلك، اضطر إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1984 التي قبلت عضوية جمهورية الكيان الوهمي المسماة بـ "الجمهورية الصحراوية الديمقراطية الشعبية" في قمة أديس أبابا بعد اعتراف عدد من الدول الإفريقية بها بتحريض من الجزائر.

3. تقلبات الاقتصاد المغربي

استفاد المغرب من ارتفاع أسعار الفوسفاط في العالم خلال سنتي 1973 و1974 مما شجعه على وضع مخططات اقتصادية طموحة جدا للرفع من الاستثمار، وبناء السدود، وإقامة البنيات التحتية، ورفع معدلات التشغيل، وتطوير التعليم. لكن التقلبات الاقتصادية سرعان ما تغيرت أواخر عقد السبعينيات بسبب ارتفاع أسعار البترول والمواد الغذائية الأساسية، في مقابل انخفاض أسعار الفوسفاط، كما زادت قيمة المديونية الخارجية للمغرب بالموازاة مع ارتفاع تكاليف حرب الصحراء. أثرت هذه التقلبات على الوضع الاقتصادي في الداخل، خاصة وأن البلاد شهدت موجة جفاف حادة امتدت من 1980 إلى 1984، وارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بعد رفع الدعم عنها. أدت هذه التطورات إلى إعلان إضراب عام في يونيو 1981، نادت به الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، صاحبته مظاهرات صاخبة واجهتها الأجهزة الأمنية بعنف شديد.

ابتداء من 1983، شرع المغرب في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي بتوصية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويدعو هذا البرنامج إلى التحكم في الإنفاق العمومي، وتحرير التجارة، وتحرير

الأسعار لتمكين المغرب من توفير السيولة اللازمة لتسديد ديونه الخارجية المتراكمة. أدى تطبيق هذه السياسة إلى اندلاع انتفاضة 1984 في بعض المدن المغربية مثل تطوان، والناظور، ومراكش احتجاجا على غلاء المعيشة بعد رفع الدعم عن الأسعار، ووجهت هذه الانتفاضة بعنف كبير من قبل الأجهزة الأمنية. لكن ذلك لم يمنع من الاستمرار في تطبيق باقي توصيات التقويم الهيكلي الرامية إلى تحرير الاقتصاد الوطني مثل انضمام المغرب إلى اتفاقية الكاط (GATT)، والاتفاق بين المغرب والمجموعة الاقتصادية الأروبية في مجال الصيد البحري والتجارة والتعاون المالي، ثم انطلاق عملية الخوصصة (بداية من 1990) أي تفويت بعض القطاعات العمومية إلى القطاع الخاص. ولعبت هذه الإجراءات دورا كبيرا في تنظيم إضراب عام تلته مظاهرات حاشدة في دجنبر 1990، والتي أسفرت عن اصطدامات عنيفة مع رجال الأمن خاصة في مدينة فاس.

III. 1991-2011: مرحلة الإصلاح السياسي والدستوري في ظل الاستقرار.

اتجه المغرب في عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، تحت ضغط عوامل خارجية وداخلية، نحو إدماج المعارضة السياسية في الحكم، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الفكر والممارسة، والانخراط البطيء في عملية الانتقال الديمقراطي، وتبني سياسة للتحرير الشامل للاقتصاد الوطني.

1. نحو حكومة التناوب

أسست الأحزاب المغربية الكتلة الوطنية سنة 1992 لتوحيد المطالب الإصلاحية المرفوعة إلى الملك الحسن الثاني، إلا أنها رفضت المشاركة في الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات 1993 احتجاجا على تزوير نتائج الانتخابات ورفضا لسياسة تجاهل مطالبها الإصلاحية. لكنها صوتت بالإيجاب على دستور 1996، ما عدا منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. وأسفرت الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1997 عن تصدر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للنتائج مما أهله لترأس حكومة التناوب التي نصبها الملك الراحل الحسن الثاني في مارس 1998 وعين عبد الرحمان اليوسفي في منصب الوزير الأول.

مكنت حكومة التناوب من إنهاء عقود طويلة من التوتر بين الأحزاب الوطنية والملكية المغربية، وساعدت على انتقال الحكم إلى الملك محمد السادس بكل سلاسة ومشاركة الحكومة (وضمنها نساء) في البيعة بعد وفاة الملك الحسن الثاني في يوليوز 1999. واستهل عهد الملك محمد السادس بإطلاق المفهوم الجديد للسلطة التي "تقوم على حفظ الحريات وصيانة الحقوق وأداء الواجبات". ومنذ هذه اللحظة صارت نتائج الانتخابات هي الحاسم في صعود أو تراجع الأحزاب السياسية، ولعل الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية هو الذي جنب المغرب المصير الذي آلت إليه عدد من البلدان العربية ابتداء من 2011. فقد تفاعلت الملكية المغربية مع مطالب الشارع المغربي وقادت تعديلا دستوريا جديدا، وتم تنظيم انتخابات تشريعية أوصلت الإسلاميين إلى الحكم في اختترام تام لنتائج الاقتراع.

وفي ما يخص تطورات قضية الصحراء المغربية، حلت بعثة المينورسو، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بالأقاليم الصحراوية بغرض السهر على تنظيم الاستفتاء، مباشرة بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار (1991) بين المغرب وجبهة البوليساريو. وبذلك دخلت قضية الصحراء المغربية منعطفا جديدا وهو المعارك الديبلوماسية في دهاليز منظمة الأمم المتحدة. وجرت مفاوضات كثيرة، برعاية منظمة الأمم المتحدة، لإيجاد حل سياسي يرضي جميع الأطراف، لكن تبيّن من الناحية العملية أن إجراء استفتاء في الصحراء المغربية أمر غير ممكن التنزيل على أرض الواقع. وهكذا قدم المغرب، سنة 2007، آخر حل سياسي يمكن أن يساهم في حل هذا النزاع المصطنع، وهو مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، والذي يمنح الأقاليم الجنوبية صلاحيات واسعة في تدبير شؤونها الداخلية.

<<تكفل المملكة المغربية، من خلال هذه المبادرة، لكافة الصحراويين، سواء الموجودين في الداخل أو الخارج، مكانتهم اللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها، بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء.

ومن هذا المنطلق، سيتولى سكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية. كما ستوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات والإسهام الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة.

تحتفظ الدولة باختصاصاتها في ميادين السيادة، لا سيما الدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية والدينية لجلالة الملك أمير المؤمنين>>.

المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء، معلمة المغرب، الجزء 27، ص. 684

2. تحرير الاقتصاد الوطني

بحلول سنة 1993 انتهى العمل بسياسة التقويم الهيكلي. لكن المغرب استمر في سياسة خوصصة القطاعات العمومية وتفويتها إلى القطاع الخاص كما حدث مع شركة لاسامير، والشركة الشريفة للبترول، وقطاع الاتصالات، والمكتب الوطني للشاي والسكر. كما أبرم المغرب عدة اتفاقيات وشراكات في إطار انفتاح الاقتصاد المغربي على الخارج، مثل مشاركة المغرب في المؤتمر التأسيسي للمنظمة العالمية للتجارة في مدينة مراكش (1994)، والمصادقة على اتفاقية شراكة بين المغرب والاتحاد الأروبي (يونيو 1996).

ورغم أن المغرب، مع بداية الألفية الثالثة، ورث اقتصادا هشا يعاني من ضعف معدلات النمو، وثقل المديونية الخارجية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ...إلخ، فإن محاربة الفقر شكلت أولوية بالنسبة للدولة المغربية. وفي هذا الإطار، وفي سنة 2005، جاء التقرير المعروف بتقرير الخمسينية أو **"المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك"**، الذي شخص معيقات التنمية الاقتصادية في بلادنا بنظرة تاريخية تطورية، ثم تلاه إطلاق الملك محمد السادس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005) التي هدفت إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. ويمكن أن نعتبر لجنة النموذج التنموي الجديد وتقريرها الختامي (2021) داخلة في هذه السياسة الممتدة في الزمن.

3. **تعزيز الانتقال الديمقراطي ودولة القانون:**

جاء التعديل الدستوري لسنة 1992 ليحيل لأول مرة على حقوق الإنسان "كما هو متعارف عليها دوليا". وفي سنة 1993 صادق المغرب على مجموعة من الاتفاقيات المرتبطة بمناهضة التعذيب، وحماية حقوق الطفل والمهاجرين، ومناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأحدثت سنة 1994 وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بحقوق الإنسان.

<<تصدير:

المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب العربي الكبير. وبصفتها دولة إفريقية، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية. وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والمن في العالم>>

دستور المملكة المغربية، 1992.

كما قطع المغرب أشواطا مهمة في الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح للمغتربين السياسيين بالعودة إلى أرض الوطن (مثلا: عودة محمد الفقيه البصري سنة 1995، وعودة أبراهام السرفاتي سنة 1999)، بالإضافة إلى إحداث لجان لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، ولعل أشهرها هيئة الإنصاف والمصالحة، سنة 2004، التي أصدرت تقريرا ختاميا يتضمن مجموعة من التوصيات التي تمكن المغرب من طي صفحة الماضي وعدم تكرار ما جرى من انتهاك لحقوق الإنسان في الماضي، مع تنزيل كل الإجراءات التي من شأنها حفظ الذاكرة.

وعلى مستوى آخر، أكد الملك محمد السادس، في خطاب سنة 2001، أن الأمازيغية مكون أساسي من مكونات الهوية الأمازيغية. ولنشر الثقافة واللغة الأمازيغية وتسهيل إدراجها في المناهج الدراسية، تأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001، ونص دستور 2011 على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية في البلاد إلى جانب اللغة العربية. وعرف ملف المرأة المغربية تحولا إيجابيا بصدور مدونة الأسرة، سنة 2004، التي استجابت لعدد من مطالب الحركة النسائية المغربية.

الخلاصات:

اختار المغاربة، وبعد صراع سياسي طويل ومرير، بناء المؤسسات بشكل توافقي بين الملكية والنخب السياسية المغربية. كما قدموا تضحيات جسيمة من أجل صيانة الوحدة الترابية للمغرب، ورد مكائد أعداء الوحدة الترابية للمملكة. وبالإضافة إلى ذلك، قطع المغرب أشواطا مهمة لبناء مجتمع حداثي يؤمن بحقوق الإنسان وسيادة الحوار، وذلك بفضل جهود الجمعيات الحقوقية، والنخبة المثقفة، وتفاعل المؤسسة

الملكية مع مطالب المجتمع المدني والتغيرات الحاصلة على مستوى العالم. لكن، ورغم ذلك، لا تزال التحديات مستمرة أمام المغرب من أجل اقتصاد يقضي على الإقصاء والتهميش.

مراجع للاستئناس:

- محمد القبلي (إشراف وتقديم)، **تاريخ المغرب. تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011.
- فيرمورين بيير، **مغرب المرحلة الانتقالية**، ترجمة علي ايت احماد، منشورات الطارق، الدار البيضاء، 2002.

- Vermeren Pierre, *Histoire du Maroc depuis l'indépendance*, 2éme édition, Édition la Découverte, Paris, 2006.
- Miller Susan Gilson, *A History of Modern Morocco*, Cambridge University Press, 2013.
- Lugan Bernard, *Histoire du Maroc, des origines à nos jours*. Éd. Ellipse, Paris, 2011.
- Laroui Abdallah, *Le Maroc et Hassan II. Un témoignage*, 2éme édition, Centre Culturel Arabe, Casablanca, 2010.
- El Adnani Jillali, et Kenbib Mohammed (coordinateurs), *Histoire du Maroc Indépendant. Biographies politiques*, Centre d'histoire du Temps présent, Rabat, 2015.
- Abitbol Michel, *Histoire du Maroc*, éd. Perrin, Paris, 2009.
- Rivet Daniel, *histoire du Maroc. De Moulay Idris à Mohamed VI*, Fayard, Paris, 2012.